الأمم المتحدة

S/PV.5505

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

الجلسة **٥٥٠٥**

الاثنين، ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الساعة ١١/٤٠

نيويورك

الرئيس:	نانا إفاه – أبنتنغ	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	الأرجنتين	السيد غارسيا موريتان
	بيرو	السيد رويث روساس
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد سلايتا
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي جنهوا
	فرنسا	السيد دو كلو
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد هانيدا
	اليونان	السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

06-45657 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل كوت ديفوار، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد جانغوني-بي (كوت ديفوار) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2006/516 و S/2006/584، اللتين تتضمنان رسالتين من الأمين العام مؤرختين ١٢ و ٢٦ تموز/يوليه، على التوالي.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذِن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس.

”يؤكد مجلس الأمن التزامه بتنفيذ عملية السلام وخريطة الطريق التي أعدها الفريق العامل الدولي. ويرحب بالمبادرات التي اتخذها رئيس الوزراء، السيد تشارلز كونان باني، والحوار الجاري بين الرئيس لوران غباغبو ورئيس الوزراء وجميع الأطراف الإيفوارية الأخرى.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه التام لرئيس الوزراء. ويرحب بعزمه على تنفيذ القرارات التي اتخذها جميع الأطراف الإيفوارية في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ياموسوكرو في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ويشجعه بقوة على مواصلة جهوده ويطلب إلى جميع الأطراف الإيفوارية أن تتعاون معه تعاونا كاملا بنية حسنة.

”ويرحب مجلس الأمن ببدء عمل المحاكم المتنقلة في كافة أنحاء كوت ديفوار وبإعلان رئيس الوزراء الانتهاء من المرحلة التمهيدية لتجميع قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار والقوات المسلحة للقوى الجديدة. ويرحب مجلس الأمن كذلك بإنشاء فريق الرصد المعني ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبالتدابير المتخذة لتنفيذ المراقبة الرباعية الأطراف للعمليات التمهيدية للتجميع وببدء عمليات حل الميليشيات ونزع سلاحها. ويحيط علما بتوقيع مرسوم رئاسي يسمح للجنة الانتخابية المستقلة باقتراح إدخال أي تعديلات فنية على قانون الانتخابات من أجل إجراء انتخابات المرحلة الانتقالية.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من أن هياكل اللجنة الانتخابية المستقلة لم تُنشر في أنحاء البلد كافة، وكذلك المكاتب المحلية للجنة الوطنية المعنية بالإشراف على عملية تحديد الهوية. ويحث الأطراف الإيفوارية على تسوية هاتين المسألتين دون تأخير.

"ويدين مجلس الأمن بشدة العراقيل التي تعترض العمل العادي للمحاكم المتنقلة عقب ما دعا إليه قادة سياسيون، وعلى الخصوص رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية ورئيس الجمعية الوطنية السابقة. ويلاحظ أن طريقة عمل المحاكم المتنقلة تقررت بتشاور مع الرئيس لوران غباغبو. ويحث جميع الأطراف على كفالة سير عمل المحاكم المتنقلة دون مزيد من العراقيل.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق ويدين أعمال العنف التي ارتكبتها مجموعات منظمة، ولا سيما الوطنيون الشبان، والتي أدت إلى مقتل مدنيين، إضافة إلى الهجوم الذي وقع يوم ٢٤ تموز/يوليه على الممثل السامي للانتخابات رغم وجود عناصر الحرس الجمهوري في مكان الحادث.

"ويدين مجلس الأمن أيضا أحداث ١٥ تموز/يوليه في مباني إذاعة وتلفزيون كوت ديفوار. ويدعو السلطات الإيفوارية إلى تعزيز التدابير الأمنية في إذاعة وتلفزيون كوت ديفوار. ويؤكد أهمية ضمان استقلالية وحياد وسائط الإعلام في كوت ديفوار.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه لتنفيذ تدابير ضد المسؤولين عن تلك الأعمال على النحو المنصوص عليه في الفقرتين ٩ و ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، ويشدد على أن لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) ستنظر في التقارير المتصلة بالأحداث المشار إليها أعلاه.

"ويطالب مجلس الأمن بأن تعمل قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار، بما فيها الحرس الجمهوري، في إطار القانون الوطني في جميع الأوقات لكفالة الأمن التام للسكان، بمن فيهم الأجانب، وتدعم تنفيذ خريطة الطريق بقيادة رئيس الوزراء. ويكرر في هذا الصدد تأكيد الفقرتين ٨ و ٩ من القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥). ويذكّر بأن على قوات الدفاع والأمن والقوى الجديدة كفالة أمن جلسات استماع المحاكم المتنقلة في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

"ويطالب مجلس الأمن أيضا بأن تتعاون جميع الأطراف الإيفوارية تعاونا كاملا في عمليات القوات المحايدة، ولا سيما من خلال ضمان سلامة أفرادها والأفراد المرتبطين بها وأمنهم وحرية حركتهم في جميع أنحاء كوت ديفوار، ويؤكد أنه لن يتم التسامح مع أية عقبة توضع أمام حرية حركتهم أو أمام التنفيذ التام لولايتهم. ويشير في هذا الصدد إلى الفقرة ٤ من القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥).

"ويجدد مجلس الأمن تأكيد أهمية التنفيذ المتزامن لعمليتي تحديد الهوية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتسريح جميع الأطراف الإيفوارية لتنفيذ خريطة الطريق بغية تهيئة الظروف اللازمة لتنظيم انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة وشفافة في حدود الجدول الزمني المتفق عليه.

"ولذلك يعتبر مجلس الأمن أنه من الضروري نشر أكبر عدد ممكن من المحاكم المتنقلة في جميع أنحاء كوت ديفوار لتحقيق هدف نشر ١٥٠ محكمة متنقلة الذي دعت إليه خطة رئيس الوزراء وإتمام المرحلة الثانية من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتجميع المقاتلين، قبل الاجتماع المقبل للفريق العامل الدولي. ويشجع

رئيس الوزراء على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الغرض، بموافقة جميع الأطراف الإيفوارية، وكذلك لتنظيم الانتخابات. ويدعو الفريق العامل الدولي إلى رصد التقدم المحرز ورفع تقرير إليه عن تقييمه لهذا التقدم.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للفريق العامل الدولي ويؤيد بلاغه التاسع المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ويكرر تأكيد دعمه الكامل للممثل الخاص للأمين العام وللممثل السامي المعني بالانتخابات“.

سيصدر هذا البيان كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2006/37.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.